محاضرة الفكر الاقتصادي الاشتر اكي الماركسي

من اعداد الدكتورة لونيسي لطيفة

توجه لجميع المجموعات

تمهيد

في الظرف التاريخي و الاجتماعي الذي ظهر فيه ماركس كان المجتمع الأوروبي بشكل عام يعيش في ظل سيادة الإنتاج الرأسمالي حيث كانت هناك طبقة كبيرة من السكان في المجتمع تنمو و تتكاثر يوما بعد يوم ، و هي تحت ظل أي ظرف لن تستطيع العيش الا اذا عملت لقاء اجر معين و محدد من مالكي وسائل الإنتاج.

اكتسبت الماركسية كنسق فكري شهرتها التاريخية بقيامها على أساس الانتقاد الذي ظهر بوضوح في نقد الفلسفة المثالية الألمانية حيث نادت الماركسية بالفلسفة المادية و الاشتراكية العلمية ، حيث ذاعت بين مختلف النقابات و الاتحادات العمالية .

من خلال هذه المحاضرة نتطرق الى :

_ ماهية الاشتراكية

_ الفلسفة المادية لماركس

_ أفكار ماركس الاقتصادية

علما ان الهدف من المحاضرة توضيح أفكار ماركس دون التعرض الى نقد أفكاره .

أولا : ماهية الاشتراكية

الاشتراكية بشكل عام تستند على النزعة الجماعية ، و بذلك فهي تتناقض مع مضمون فكرة النزعة الفردية التي تستند اليها الراسمالية ، حيث لا وجود لنظام السوق و لا دور له في تحديد حجم ة نوع السلع و الخدمات ، لأنها تحدد ضمن جهاز التخطيط المركزي .

فالنظام الاشتراكي تمتلك فيه الدولة جميع عناصر الإنتاج كالأرض و المصانع و الآلات ، و اتخاذ القرارات لاقتصادية من خلال جهاز التخطيط بدلا من جهاز الاثمان في النظام الرأسمالي ، و تم تطبيق الاشتراكية في القرن العشرين عندما قامت الثورة البلشفية في روسيا عم 1917 .

و ينقسم الفكر الاشتراكي الى قسمين اساسين:

- الاشتراكية الخيالية او الطوبائية
- الاشتراكية الماركسية او العلمية

كما توجد أنواع أخرى من الاشتراكية كالاشتراكية الديمقراطية و الاشتراكية الشعبية و اشتراكية الدولة .

من خلال هذه المحاضرة نسلط الضوء على الاشتراكية الماركسية (العلمية).

ثانيا : الفلسفة المادية لماركس

على عكس **هيجل** الذي يرى ان تاريخ العالم ما هو الا انعكاس لتطور الفكر الانساني الذي يتجه في تطوره نحو **الفكرة المطلقة** ، فان **ماركس** يرى ان **المادة** هي الأساس **في التطور التاريخي** ، فقد أدى هذا الى اعتبار تطور العوامل الاقتصادية ممثلة في الإنتاج المادي و ما يتبعه من تقسيم العمل و ما يترتب عن هذا التقسيم من صراع طبقي و القوة التي تشكل و تفسر تاريخ البشرية .و بالتالي فهو يرى ان العالم المادي هو الذي صنع الأفكار .

و دراسة التاريخ الإنساني و تطوره نتعرف عليه ابتداءا من اوج نشاط الافراد في مجال الإنتاج ، و قوانين هذا التطور هو يجب اكتشافها و دراستها ، و تشمل الهيكل الاساسي للاقتصاد ، الهيكل العلوي للنظام الاجتماعي و الصراع الطبقي ، و نوضح ذلك كمايلي :

- ***الهيكل الاساسي للاقتصاد (قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج و نظام الإنتاج الاجتماعي):***

فقوى الإنتاج هي مجموع الوسائل التي بواسطتها يتم انتاج السلع المادية و تشمل الالات و وسائل النقل و اليد العاملة ، و توضح المادية التاريخية ان تطور قوى الإنتاج هي المسبب الأساسي لكافة التغيرات في الحياة الاجتماعية ،

اما علاقات الانتاج فهي العلاقة التي تربط الافراد ببعضهم البعض و في علاقاتهم بأدوات الإنتاج ، بمعنى ملكية الأموال و وسائل الإنتاج و الامنتجات ، إضافة الى تنظيم العمل و تقسيمه و توزيعه .

اما نظام الإنتاج (نمط الانتاج) : و هو يتكون من قوى النتاج و علاقات الإنتاج ، حيث بدراسة قوى و علاقات الإنتاج يمكن ان نحدد حسب ماركس أي مرحلة من النظم الاقتصادية تميز مجتمع معين ، حيث في كل مرحلة تمر قوى الإنتاج بمرحلة معينة من علاقات الإنتاج يلائمها و يسهل تطبيقها ، و تنوضح هذه النظام حسب تطورها التاريخي المادي كما يلي : البدائية ، الرق ، الاقطاع ، الراسمالية و أخيرا الاشتراكية . كما ان تغيير قوى الإنتاج يسبق دائما تغير علاقات الإنتاج .

_ الهيكل العلوي للنظام الاجتماعي (الأساس و البناء و العلاقات المتبادلة بينهما)

يقصد ب**الأساس**(الهيكل الاقتصادي للمجتمع) مجموع العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع خاصة علاقات الملكية و ينتج عنها من تقسيم طبقي ، و على أساسه يتم بناء النظم القانونية و السياسية و الأفكار الدينية و الفلسفية في مرحلة تاريخية معينة. اما **البناء** (الهيكل العلوي) فهو الأفكار و النظريات المذاهب السائدة في مجتمع إضافة الى النظم المقابلة لها : الدولة ، القانون ، الأحزاب السياسية ، الضوابط الخلقية ...الخ ،في الجدلية المادية البناء ينبع من الأساس .

_ الثورة و الصراع الطبقي

ان حدوث الثورات الاجتماعية ستؤدي حتما الى نهاية النظام الرأسمالي ، و يقصد بالثورة الاجتماعية حسب ماركس هي انتقال المجتمع الإنساني من نظام انتاجي معين الى نظام اعلى منه ، و تحدث هذه الثورات نتيجة لوجود تناقض بين قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج ، فقوى الإنتاج في تطور مستمر ، اما علاقات التملك فيهي بطيئة التغيير ، فالنظام الرأسمالي المرتكز على الملكية الخاصة و على استقلال كل مشروع عن غيره في رسم سياسته الإنتاجية يعتبر عائقا لتقدم قوى الإنتاج و هذا سيؤدي الى زوال هذا النظام ليحل محله نظام يوفق بين الطابع الاجتماعي للإنتاج و الطابع الفردي للتملك ، فيقضي على الملكية الفردية و يقيم علاقات جديدة و هي العلاقات الاشتراكية ، بذلك حسب ماركس فالاشتراكية حتمية تاريخية.

اما الطبقات و الصراع الطبقي فهي مفجر الثورة حيث ان تخلف علاقات الإنتاج عن قوى الإنتاج في النظام الراسمالي ، هذا يؤدي الى وجود صراع بين طبقة الملاك و بين طبقة العمال ، حيث ترى الماركسية ان طبقة الملاك تستغل طبقة العمال ، و باعتبار طبقة العمال الأكثر عددا فإنها ستنتصر في صراعها و تفرض فيما بعد نوع جديد من علاقات الإنتاج و هذا يحدث فجأة في شكل ثورة اجتماعية والصراع بين الطبقات عند الماركسيين لس مشكلا يجب علاجه ، بالعكس فهم يروه حتمية تاريخية .

ثالثا: أفكار ماركس الاقتصادية

_ **القيمة** : بدأ ماركس بتحليل السلعة و وضح ان لها قيم مختلفة :

- قيمة استعمالية : يقصد بها منفعة السلعة التي تستطيع اشباع حاجات المجتمع .
- قيمة تبادلية : أي قدرة السلعة على المبادلة بسلعة أخرى .بمعنى قدرة السلعة على جلب لصاحبها سلع أخرى.
- القيمة : السلع ذات قيمة من حيث انها تجسد العمل (حيث تقاس كمية العمل بمدته)، و العمل هو كل جهد عضلي او ذهني يبذله الانسان إضافة الى الالة او مادة أولية ، المنتجات الطبيعية ليس لها قيمة مالم يبذل في اقتنائها عمل .

_ **فائض القيمة** :هو الفرق بين الاجر الذي يشتري به قوة عمل ، و الثمن الذي يبيع به ناتج العمل ، و هو يفسر مصدر دخول الرأسماليين و خاصة الربح، و ينقسم فائض القيمة الى :

- فائض القيمة المطلق : هو الفائض المطلق الذي يحصل عليه الراسمالي نتيجة زيادة عدد ساعات العمل ليزداد حجم الفائض.
- فائض القيمة النسبي : هو الفائض المطلق الذي يحصل عليه الراسمالي نتيجة نقص وقت العمل الضروري ، أي الوقت اللازم لحياة العامل و استمرارها ، و يحدث هذا النقص في وقت العمل الضروري نتيجة لانخفاض اثمان السلع التي تعتبر من ضروريات اللازمة للعامل و اسرته .

هذا الفائض سواءا مطلق او نسبي يؤدي الى زيادة في كمية النقود عند الراسمالي و حرمان العامل منه و هو ما يطلق عليه ماركس ب الاستغلال .

اما راس المال الثابت (ثمن الآلات و الالة) فهو عمل ميت و لا يخلق فائض قيمة ، اذا فائض القيمة يعطيها (قوة العمل) .

_ التراكم المتزايد لراس المال : بمعنى ازدياد حجم روس الأموال الإنتاجية ، و يكون ذلك بتحقيق التراكم أي بتحويل فائض القيمة الى راس مال انتاجي ، و ينجح الراسمالي في الوصول الى التراكم عندما ينجح في تصريف منتجاته ،

و بما ان فائض القيمة هي الأساس في التراكم و التي ينتجها العمل فلابد له من شراء قوة العمل ، و ليحصل ذلك فلابد ان تزول ملكية صغار الملاك ، و هذا يؤدي الى تركز راس المال في الجهاز الإنتاجي باستمرار .

_تركز رؤوس الاموال : تركز راس المال فيراد بها انتشار الوحدات الإنتاجية الكبيرة على انقاض الوحدات الصغيرة في الجهاز الإنتاجي ، بمعنى اخراج المشروعات الصغيرة من السوق نهائيا و تحويل عدد كبير من صغار المنتجين و التجار الى عمال فقط عند أصحاب المشروعات الكبيرة .

_ الازمات الاقتصادية و فناء الراسمالية : الازمات تصدر من ذاتية نظام الإنتاج الراسمالي الذي يميزه التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج و الطابع الراسمالي للتملك .و هذا بدوره يؤدي الى :

- تناقض بين الإنتاج و الاستهلاك : بمعنى فقر المستهلكين و معظمها مؤلفة من عمال و فئات محدودة الدخل و بقصور استهلاكها بالنسبة الى ميل الانتاج الراسمالي الى تنمية القوى الإنتاجية .
- التناقض بين مختلف فروع الإنتاج : بسبب افتقار النظام الراسمالي الى التناسب و التناسق بين مختلف فروع الإنتاج الداخلة فيه .
- التناقض بين تحسين طرق الإنتاج و الأرباح : يسعى الراسمالي الى زيادة أرباحه بزيادة نسبة الراس المال الثابت و هو ما تقتضيه المنافسة ، و كلما زادت نسبة الراس المال الثابت نقصت الأرباح و بذلك فان السلوك المفيد لمشروع واحد على حدة ، سيضر بسائر المشروعات .

كل هذه التناقضات حسب ماركس ستؤدي الى انتدثار النظام الراسمالي .

المحاضرة التاسعة: الفكر الاقتصادي الاشتر اكي الفرنسي

(البرامج الإصلاحية التدخلية و التعاونية)

من اعداد الدكتورة لونيسي لطيفة

توجه لجميع المجموعات

تمهيد

ظهر في النظام الراسمالي مشاكل كثيرة خاصة فيما يتعلق بطبقة العمال و ما يعانونه من استغلال داخل وحدات الإنتاج (استغلال النساء و الأطفال، ظروف عمل سيئة اثرت سلبا على صحة العمال، ساعات عمل طويلة ، أجور منخفضة)، إضافة الى ارتفاع معدلات البطالة ، مما احدث ردود فكرية ترفض الفكرة القائمة على الانسجام التلقائي بين المصلحة الشخصية و المصلحة العامة و المناداة بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، بدلا من دورها الحيادي(نمط الدولة الحارسة)، و قد ظهرت اتجاهات مختلفة لمعالجة هذه المشاكل :

الاتجاه الأول : إيقاف او ابطاء في استخدام الالات (**أفكار سيسموندي**)

الاتجاه الثاني : إعادة تنظيم المجتمع و نظامه و اقامته على أسس جديدة ترتكز على الدولة (**سان سيمون** ، كارل رودبرتوس)

الاتجاه الثالث : إعادة تنظيم المجتمع بالتعاون بين الافراد دون الحاجة للدولة المجتمع (**شارل فوريه** ،لويس بلان و روبرت اوين)

من خلال هذه المحاضرة نتطرق فقط الى ***أفكار الفكر الاقتصادي الاشتر اكي الفرنسي***.

_ أولا : أفكار سيسموندي (مقترحات الإصلاح)

_ ثانيا : أفكار سان سيمون

_ ثالثا: أفكار شارل فوريه

_ أولا : أفكار سيموند سيسموندي (1773_1842)

أ_ نقد سيموند سيسموندي لافكار التقليدين

- ان الهدف من الاقتصاد السياسي حسب سيموند سيسموندي هو **الرفاهية المادية التي يجب ان يتمتع بها الافراد** و ليس تراكم الثروة ، لذلك يجب ان يكون للحكومات دور في مساعدة المواطنين على المشاركة في التمتع بالرفاهية المادية . لذلك حسب رايه يجب ان يتم **دراسة التوزيع** ، فالثروة يجب توزيعها توزيعا عادلا والا فإنها تفقد قيمتها الاجتماعية ، و التوزيع العادل يجب ان يشمل العمال في المصنع و الحقول و هم يشكلون غالبية المجتمع ،
- رفض التوازن التلقائي بين العرض و الطلب ، فالتقليديون (حسب قانون ساي للمنافذ) يرون انه لا يوجد أي ضرر لزيادة العرض بسبب وجود ميكانيزم سوق يدفع للتوازن تلقائيا بين العرض و الطلب ، و لكن هذا حسب سيسموندي صعب الحدوث و ان تم يكون بعد حدوث أزمات اقتصادية ، فحاجات الافراد لا تتزايد بنفس معدل تزايد العرض من السلع ، و بالتالي العرض الزائد من السلع سيتكدس ،و تنخفض الأسعار ، و بالتالي فمن الصعب ان تنتقل الايدي العاملة الى مكان عمل اخر فيواصلون التمسك بعملهم و حتى العمل لساعات أطول و تجه اجره للانخفاض مما يسبب انتاج سلع اكثر ، نفس الشيء بالنسبة لأصحاب المصانع فمن الصعب التوجه لانتاج سلعة أخرى .
- حرية المنافسة : يرى سيموند سيسموندي ان حرية المنافسة لا تعود حرية المنافسة بالنفع على المستهلكين ، حيث ان تلبية طلبات المسنهلكين من طرف المنتجين هي من تعود بالنفع عليهم و ليس العكس ، كما ان المنافسة تؤدي الى تخفيض الأسعار و هنا أصحاب المصانع الى تشغيل النساء و الطفال لساعات اكثر باجور منخفضة مما تؤر على نمط معيشتهم المادي و على صحتهم.

لذلك حسب سيسموندي ان المصلحة العام تقتضي الى الحفاظ على الثروة البشرية

- الربح الذي يأتي لصاحب راس المال ينشأ بسبب استغلال العمال ، فهو لا يتقاضى لقاء عمله ما يكفيه
- دفعت انفصال الملكية عن العمل الى ظهور مجتمع من طبقتين فقط طبقة الملاك و طبقة البلوريتاريا ، اما صغار المزارعين و الصناع و التجار لم يستطيعوا منافسة أصحاب المشاريع الضخمة مما أدى الى **التركز** ، و سيطرتهم على السوق مما يضطر بالعمال للقبول بالعمل لساعات طويلة بأجور منخفضة ، و أيضا ظهور أزمات اقتصادية بسبب انخفاض الأجور و العرض الدائم للسع .

ب_ مقترحات الإصلاح التي نادى بها سيموند سيسموندي

- الدولة لها مسؤولية كبيرة في إيجاد حلول للكل تلك المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية .
- على الدول الحد من التقدم المتسارع للآلات و الأفضل العمل على التقدم البطيء للآلات .
- التوجه نحو خلق وحدة بين العمل و الملكية و توزيع حقول الملكية المصانع و الورشات بين اكبر عدد ممكن من صغار الرأسماليين ، و زيادة عدد الملاك الزراعيين (**محاربة التركز**)
- حرية تكوين النقابات للعمال ، منع تشغيل الأطفال ، وضع يوم عطلة أسبوعية ، تفعيل التأمين على المرض و الحوادث ، تحديد ساعات العمل قانونيا .

ان تطبيق هذه الإجراءات تؤدي بأصحاب رؤوس الأموال الى التوقف عن خفض أجور العمال

اذا حسب ما تم عرضه فان سيموند سيسموندي لم يكن ضد الملكية الفردية و انما كان مع تدخل الدولة لتصحيح مساوئ النظام الرأسمالي القائم .

ثانيا : أفكار سان سيمون عن تطور المجتمع و تنظيمه (1760_1825)

- بما ان المجتمعات أصبحت صناعية تتركز غيه القوة الاقتصادية بيد المنتجين الصناعين فيجب ان تكون السلطة و الحكم في يد المنتجين لانهم اكثر الناس اهتماما و حرصا على اقتصاد البلاد و نظامه و امنه، نجاحهم في إدارة مشاريعهم الخاصة يخولهم الى إدارة شؤون البلاد.
- العمال هم المزارعون ، الصيارفة ، العلماء، الفنين ، كل منهم يحصل على المقابل الذي ينسب كفاءتهم بما في ذلك راس المال .
- الحكومات بمفهومها التقليدي (الدولة الحارسة) تصبح لا فائدة منها ، فالمجتمع حسب سان سيمون يصبح مشروع صناعي كبير المحافظة على الامن فيه مهمة ثانوية ، الوظيفة الأساسية فيه هي وضع افضل أساليب الإنتاج و التوفيق بين مصلحة المنظمين و العمال و المستهلكين ، بذلك تصبح الحكومات مهمتها إدارة الإنتاج .
- لم ينادي سان سيمون بإلغاء الملكية الفردية.

ثالثا: أفكار شارل فوريه (1772_1837)

- الإنتاج و التوزيع يكون على أساس تعاوني شامل من خلال جمع شمل سائر افراد المجتمع في مجموعات بشرية تشكل كل واحدة منها خلية اقتصادية و اجتماعية متكاملة ، يتم توزيع الناتج فيها بين راس المال ، العمل ،و الخبرة و الفن الإداري

- العودة الى الأرض وبتشتيت المدن الكبرى و توزيع سكانها على وحدات قروية محدودة عدد السكان لا تتعدى 400 عائلة ، و ممارسة الزراعة .
- التقليل من الاعمال الصنعية و الالة و العودة الى الاعمال الزراعية و تنظيم العمل بتكوين صغيرة تقسم فيما بينها مختلف الأعباء و المهام ، و يحق لأفراد المجموعات الصغيرة الانتقال الى مجموعات أخرى عند الانتهاء من مهامهم في مجموعاتهم
- ضمان حد ادنى من المعيشة حتى لا يضطر الافراد للعمل اكراها و البحث عن عمل يلائم مؤهلاته .

المحاضرة التاسعة : المدرسة التاريخية الألمانية

من اعداد الدكتورة لونيسي لطيفة

توجه لجميع المجموعات

تمهيد

ظهرت المدرسة التاريخية الألمانية سنة 1840 مدافعة هن أسلوب المعيشة الألمانية ، ووضعوا تساؤلا هل المانيا جاهزة خلال هذه الفترة التاريخية للأفكار الاقتصادية الكلاسيكية البريطانية ؟ خلال هذه الفترة المانيا كانت تتميز بالنشاط الزراعي و ماهي العوامل التي يجب ان تتوفر للحاق بالتطور الذي تشهده بريطانيا . من خلال هذه المحاضرة نتطرق الى : أولا : المبادئ الرئيسية للمدرسة التاريخية الألمانية /ثانيا : ابرز مفكري المدرسة التاريخية الألمانية و مساهماتهم .

أولا : المبادئ الرئيسية للمدرسة التاريخية الألمانية

_ المقاربة التطورية للاقتصاد : ركزت على التطورات التراكمية و النمو للمجتمع ، فالعقيدة الاقتصادية الملائمة في بلد معين قد لا تكون ملائمة لبلد اخر.

_ الدور الإيجابي للحكومة : المدرسة التاريخية الألمانية هي مدرسة قومية ، حيث الحكومة هي التي شجعت و رعت الصناعة النقل و النمو ، و دعت الى التدخل الحكومي في القضايا الاقتصادية ، حيث للمجتمع مصالح تختلف عن مصالح الافراد.

_ مقاربة تاريخية / استنباطية : اكد الاقتصاديون لدى المدرسة التاريخية على أهمية دراسة الاقتصاد من الناحية التاريخية كجزء من الكل المتكامل ، حيث طريقتها التاريخية سمحت لها بدراسة كل قوى الإنتاج التي تمثل الظاهرة الاقتصادية .

_ المناداة بالإصلاح : على الدولة ان تتعهد بتحسين أوضاع العمال لان ذلك يؤدي الى الإخلاص للدولة

ثانيا : ابرز مفكري المدرسة التاريخية الألمانية و مساهماتهم

_فريديريك ليست (1789_1846) : نادى بالتجارة الحرة في المانيا مع فرض تعريفات جمركية مرتفعة ضد المستوردات من الصنع المصنعة و ذلك لحماية الصناعات المحلية و الناشئة ، و هذا يساعد على توسيع السوق المحلي من الإنتاج الزراعي ، حيث نظرية حرية التجارة تلائم الحالة الاقتصادية الإنجليزية فقط و ليس باقي اقتصاديات الدول ، كما دعى الى دعم الافراد لاجل تطوير و تحسين أوضاعهم.

_غوستاف شمولر (**1839_1917**) : من مؤسسي لرباطة السياسة الاجتماعية حيث يؤيد فكرة التوسع الحكومي في القضايا الاقتصادية و الاجتماعية ،كما ان تجميع المعلومات الوصفية و الواقعية يعتبر مهما في التنظير الاستقرائي ، حيث أراد ان يطور الاقتصاد عن طريق المقالات التاريخية ،كما ان للدولة دور في تحقيق الاصلاح الاجتماعي عن طريق التوزيع المتكافئ للدخل